

الخصخصة الآن.. توقيت خاطئ وإجراءات غير شفافة

عبد الحليم فضل الله

2007/10/27

لم تطوي سنوات النقاش الطويلة انقسام اللبنانيين بشأن الخصخصة، بين مؤيد دون تحسّب لنقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، و رافض بحزم سلب الدولة أدوات تدخلها، وقد تبنت السلطة دون تردد الرأي الأول، حين أدارت في تسعينات القرن الماضي واحدة من أقل تجارب الخصخصة توفيقاً ونزاهة.

ولعلنا في أمسّ الحاجة اليوم لاستبدال سؤال هل ينبغي اللجوء إلى الخصخصة، بسؤال كيف ومتى يتم ذلك، حتى ولوعدّ الأمر انهزاماً أمام نبوءة الليبرالية الجديدة، التي قضت بأنّ الوفرة والرواج هما ثمرة كفّ يد الدولة وإطلاق العنان لكل ما عداها، فعسى أن يؤدي البحث في آليات وطرق ووسائل الخصخصة، إلى اقتحام خزانة الأسرار التي يحكم إغلاقها القائمون عليها، ويكفلون من خلالها غموضاً يغطي الخط المقصود بين الإرادتين العامة والخاصة.

على أنّ تحليل الخيارات الراهنة لا ينبغي أن يقف عند حدود التجربة اللبنانية، في وقت تحفل فيه التجارب العالمية برصيد غني من الخبرات، فخلال العقدين الماضيين جرى بيع مرافق ومؤسسات وشركات حكومية بحصيلة تفوق قيمتها 1000 مليار دولار، وذلك في أكثر من 100 دولة.

وقد أبرزت تجارب هذه الدول أن الخصخصة هي عملية مركبة، وأن نجاحها أو فشلها رهن بعوامل وشروط مشتركة وعامة من أبرزها: قوة الالتزام السياسي، والدقة في رسم السياسات ووضع الأهداف، وتحديد طرق بيع و تقويم ملائمة.

إن توفير التزام سياسي قوي بالخصخصة يستدعي أولاً التغلب على أوجه القصور البيروقراطي المختلفة، وحلّ مشكلة التضارب في أداء المؤسسات والسلطات المعنية بالعملية، وهذا الاستنتاج هو ثمرة تقويم سياسات وعمليات الخصخصة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD التي تضم الدول المتقدمة والرائدة في هذا المجال. كما أنّ رسم سياسات خصخصة سليمة وشفافة وقادرة على نيل ثقة المستثمرين، تتطلب أيضاً تحديد أهداف واضحة لها، وقد أظهرت التجارب وجود ست مجموعات رئيسية من الأهداف من وراء عمليات البيع وهي: تحسين كفاءة عمل المرافق الحيوية، تخفيض حجم النشاط الحكومي، تقليص الدين العام وعجز الخزينة العامة، الحصول على أرصدة نقدية إضافية، توسيع الأسواق المالية، وأخيراً تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية في تقسيم الممتلكات العامة. ويبين استطلاع سياسات

الخصخصة المنجزة، أن الأهداف القطاعية والاقتصادية كانت في الصدارة، تليها الأهداف المالية ومن ثمّ الأهداف المتصلة بتطوير الأسواق.

بموازاة ذلك، ينبغي التحقق من أن طرق البيع ملائمة للدولة المعنية وللأهداف المحددة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ طرح الأسهم في الأسواق المالية، هو الأكثر شيوعاً ونجاحاً في كلا المجموعتين المتقدمة والنامية، يعقبه في الأهمية البيع المباشر وبالمزاد، فيما يحظى أسلوب البيع للعمال والعاملين باهتمام لافت في العديد من الدول.

الجدير ذكره أنّ البلدان الرائدة، لم تقدم في البداية على تنفيذ عمليات بيع واسعة، بل عمدت أولاً إلى بيع أصول صغيرة الحجم في قطاعات تتمتع أسواقها بتنافسية عالية، الأمر الذي سمح لصغار المستثمرين المحليين بالمساهمة، ليشكلوا مصدراً أساسياً لعائدات البيع.

الركن الثالث المهم في إجراءات الخصخصة، هو تقويم الموجودات Valuation وتسعير المؤسسات والمرافق المطروحة للبيع، ويظهر تحليل نتائج عمليات الخصخصة في العديد من الدول، أن التقويم بالاعتماد على قيمة الأصول Assets value يأتي في الصدارة، يتبعه التقويم استناداً إلى الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة، وأخيراً التقويم بناءً على المقارنة مع عمليات أخرى في دول واقتصادات مشابهة.

بيد أنّ السعر يتأثر بمدى واقعية وملاءمة توقيت البيع للحصول على أعلى مردود، فمثلاً أدت الخصخصة المتسارعة في كل من هنغاريا وألبانيا دعماً للخزينة إلى تقليص المردود، فيما أفضت موجة الخصخصة التي اجتاحت أوروبا بعد توقيع معاهدة ماستريخت إلى تخفيض العائدات، نظراً إلى تهافت الدول الأوروبية على البيع في الوقت نفسه، من أجل تقليص نسب العجز والمديونية إلى المعدلات المنصوص عليها في المعاهدة. يتأثر السعر من ناحية ثانية بالعوامل الخارجية، التي تؤثر على منحنيات الطلب مما قد يفرض تعليق العملية تجنباً للبيع بثمن غير عادل، ومن هذه العوامل: الركود الاقتصادي الإقليمي أو العالمي، المضاربات، الأزمات السياسية والأمنية، التشريعات غير ملائمة، ويضاف إليها عدم توفر درجة كافية من الدعم الشعبي لإجراءات الخصخصة.

استناداً إلى ما تقدم نورد ثلاث ملاحظات بشأن نية الحكومة اللبنانية خصخصة قطاع الاتصالات:

- أولاً: لم تفصح السلطة عن أهداف واضحة وشفافة لعمليات البيع، ففي حين تعلن أن الغرض الرئيسي هو تعزيز التنافسية ورفع جودة الخدمات وتطوير أسواق المال، فإنها تسعى ضمناً إلى تخفيض حجم الدولة، والحصول على كتلة نقدية كافية برأيها للجم الأزمة المالية، مع العلم أن التأثيرات المتوقعة لن تتجاوز كثيراً، الانعكاسات الإيجابية لإطفاء مصرف لبنان من أرباح القطع ديوناً له على الخزينة، بلغت قيمها المتراكمة حوالي 4

مليارات دولار في خمس سنوات، ما يوازي تقريباً متوسط العائدات المقدره لبيع رخصتي الخلوي.

- ثانياً: لقد جرى الإعلان بصفة شبه رسميّة عن المردود المتوقع للبيع، وذلك من دون تحديد التقنيات التي تم اعتمادها في التقويم، ما يلقي ظلالاً أخرى من الشك حول نزاهة العملية.

- ثالثاً: تبدو الدولة عازمة على اعتماد المزاد أسلوباً للبيع، إلا أنّ الانقسام الوطني حول أسلوب وآليات وتوقيت الخصخصة، يدعو إلى التفكير بالطرق الأكثر ديمقراطية وذات المردود الاجتماعي المرتفع، ما يقتضي ربما رفع نسبة الأسهم التي ستطرح للتداول العام وكذلك الأسهم المخصصة للعاملين.

إن التعجيل بإجراءات البيع في توقيت غير مناسب وبآليات لا تكفل تحقيق الهدف الرئيسي وهو إطفاء جزء كاف من الدين العام، إنما يعني أنّ الحكومة تقدم على التضحية بأكثر قطاعاتها نجاحاً وقابلية للخصخصة.